الأمم المتحدة S/2012/140

مجلس الأمن

Distr.: General
7 March 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي طلب إليَّ فيه المجلس أن أقدم إليه تقريرا عن الجدول الزمني المتوقع لنشر جميع عناصر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وأن أقدم إليه المعايير المرجعية للبعثة، وأن أبقيه على علم بالتقدم المحرز كل أربعة أشهر. ويوفر التقرير معلومات مستكملة عن نشر جميع عناصر البعثة وعن أنشطة البعثة، ويتضمن كذلك تقييما للحالة العامة في البلد منذ صدور تقريري الأول (S/2011/678) المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ جنوب السودان خطوات صوب إنشاء المؤسسات الوطنية، وبلوغ معالم سياسية انتقالية رئيسية، واعتماد تدابير لمحاربة الفساد. إلا أن أزمات أمنية وإنسانية واقتصادية متعددة ألقت بظلالها على الجهود الجارية من أجل المضي قدما في برنامج الحكومة الإصلاحي وتسببت في إعاقته.

إنشاء المؤسسات الوطنية

٣ – أصدر الرئيس سلفا كير مراسيم قضت بتعيين مفوضية جنوب السودان لمحاربة الفساد، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والمفوضية الوطنية لمراجعة الدستور، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عممت وزارة العدل نسخا رسمية من الدستور الانتقالي على الهيئات الحكومية المعنية.

٤ – وفي أعقاب مشاورات مع الأحزاب السياسية، أصدر الرئيس مرسوما في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قضى بتعيين أعضاء المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور. ومن جملة أعضاء

120312 120312 12-25263 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المفوضية الـ ٤٥، بالإضافة إلى الرئيس ونائب الرئيس، ٢٥ هم أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة، و ١٦ عضوا من الأحزاب السياسية الأخرى، ويمثل عضو منظمة جامعة لمنظمات المجتمع المدني، ويمثل عضو آخر المنظمات الدينية. وسيعمل تسعة مفوضين في المفوضية على أساس التفرغ، حيث أدى الأعضاء القسم في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وقام ممثل المجتمع المدني وممثل حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي بمقاطعة حفل أداء القسم، بدعوى عدم كفاية التمثيل. وخلال الحفل، ركز الرئيس على الدور الأساسي للمجتمع المدني في عملية الاستعراض وأشار إلى أنه مستعد للاستماع إلى مطالب المجتمع المدني من أجل زيادة التمثيل.

٥ - وأدت التحديات المتعلقة باستيعاب أعضاء البرلمان من حكومة الوحدة الوطنية السابقة إلى تأخير التعيينات في اللجان المتخصصة الـ ١٨ في الجمعية التشريعية الوطنية، حيث اكتملت تلك العملية في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. كذلك تأخر اعتماد مشروع قانون لائحة النشاط التجاري؛ حيث تمت المصادقة عليه في نهاية المطاف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ورغم حالات التأخير هذه، تم التصديق على أجزاء حاسمة الأهمية من التشريعات، بما في ذلك مشروع قانون إدارة المالية العامة والمساءلة عنها.

٦ - أما بالنسبة للمعالم السياسية الانتقالية من قبيل التشريعات المتصلة بالأحزاب السياسية والانتخابات، فضلا عن استعراض الدستور، فقد عُقدت مشاورات بشأن مشاريع القوانين المتعلقة بها مع الأحزاب السياسية قبل تقديمها إلى مجلس الوزراء. وخضع تشكيل المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور إلى مشاورات مماثلة.

نشاط الأحزاب السياسية

٧ - استمرت الخلافات الداخلية في عدد من الأحزاب السياسية. فقد فصلت الجبهة الديمقراطية المتحدة رئيسها عقب اعتقاله في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بتهمة حشد قوات ميليشيات في ولاية غرب الاستوائية. وأعلن بعض أعضاء حزب المنتدى الديمقراطي لجنوب السودان انشقاقا في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عقب تصويت بسحب الثقة من رئيس الحزب. وفي ٢٩ شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية التشريعية الوطنية بالإجماع مشروع قانون الأحزاب السياسية الذي ينص على أن الأحزاب يجب أن تثبت وجودها في ثلثي الولاية حتى يتسنى لها التسجيل ويقتضي من جميع الأحزاب السياسية التسجيل رسميا في جنوب السودان خلال ٩٠ يوما من سن القانون.

تدابير محاربة الفساد

٨ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فرغت الجمعية التشريعية الوطنية من مناقشة تقارير المراجع العام للحسابات لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وأحالت التقارير إلى وزارة العدل للنظر في إمكانية إقامة دعاوى قانونية بشأنها. وتفصل نتائج التقارير وجود عدم انضباط مالي واسع النطاق، وسوء إدارة ملايين الدولارات، وارتكاب بعض كبار مسؤولي حكومة جنوب السودان السابقة لأعمال غش.

٩ - وأعلن الرئيس، في خطابه أمام المؤتمر الدولي لإبداء الالتزام بجنوب السودان، الذي عقد في واشنطن العاصمة في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أن جنوب السودان سينضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وسلط الضوء على التقدم المحرز في برنامجه التشريعي لمحاربة الفساد، بما في ذلك اعتماد الجمعية التشريعية الوطنية لمشروع قانون إدارة المالية العامة والمساءلة عنها. واعتمد مجلس الوزراء مشروعي قانون إدارة عائدات المواد البترولية وقانون إدارة عائدات النفط وأحالهما إلى الجمعية التشريعية؛ ويجري العمل في مشروعي قانونين آخرين بشأن المشتريات والمراجعة الداخلية للحسابات.

١٠ - ووفقا للمرسوم الرئاسي الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، طلبت مفوضية جنوب السودان لمحاربة الفساد من كبار المسؤولين الحكوميين الإعلان عن دخولهم وما لهم من أصول وخصوم وتأكيد امتناعهم عن مزاولة الأعمال التجارية الخاصة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وسيطلب إلى المسؤولين الذين لا يمتثلون لأحكام المرسوم أن يستقيلوا من مناصبهم. وكان الرئيس هو أول من أعلن عما له من أصول في ٢٠ كانون الثاني/يناير؛ وأعلن نائب الرئيس رياك مشار عن أصوله في ١٤ شباط/فبراير ودعا أعضاء الحكومة الآخرين لأن يحذوا حذوه.

١١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أنشأت الحكومة لجنة تضم خبراء مستقلين خارجيين للتحقيق في فضيحة مزعومة تتعلق بالغلال. وتفيد التقارير بأن القضية تنطوي على عقود تصل قيمتها إلى بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بين وزارة المالية وشركات كان من المفترض أن تورد غلالا إلى الولايات المتضررة من فجوات غذائية في عام ٢٠٠٨. وكان من المقرر بيع الغلال للسكان بسعر منخفض وتسليم العائدات المالية إلى وزارة المالية. بيد أن بعض الشركات لم تسلم الغلال إلى الولايات ويزعم أنها لم تسلم كل العائدات المالية للغلال المباعة إلى الوزارة.

ثالثا – الحالة الاقتصادية

١٢ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حدد بنك جنوب السودان سعر صرف مستهدف لجنيه جنوب السودان بما يعادل ٢,٩٥ جنيه لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، في محاولة لتثبيت قيمة العملة. وأدى التذبذب في سعر الصرف إلى مضاربات في العملة أسهمت، مصحوبة بحالات العجز في السلع الأساسية على طول الحدود مع السودان، في زيادة التضخم. وفي نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أفاد المكتب الوطني للإحصاء بأن معدل التضخم السنوي يبلغ ٤٧,٨ في المائة.

١٣ - وتشكل الإيرادات من مبيعات النفط ٩٨ في المائة من الإنفاق العام، و ٩٩ في المائة من إيرادات الصادرات، وأكثر من ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعملا بقرار الحكومة المتخذ في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بوقف إنتاج وصادرات النفط، اعتمد مجلس الوزراء ميزانية تقشف في ١٧ شباط/فبراير تخفض مستويات النفقات العامة الحالية بنسبة ٢٧ في المائة تقريبا (من ٨٨٠ بليون جنيه سوداني جنوبي إلى ٦٥٠ بليون جنيه سوداني جنوبي شهريا). وتحافظ ميزانية التقشف هذه، التي ستطبق حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، على المرتبات في مستوياتها الحالية، إلا أنها تخفض التكاليف الرأسمالية والتشغيلية بنسبة ٥٠ في المائة.

رابعا – الجوانب الإقليمية

العلاقات بين جنوب السودان والسودان

١٤ - شهدت العلاقات بين جنوب السودان والسودان تدهورا كبيرا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عقب وصول المفاوضات لما بعد اتفاق السلام الشامل إلى طريق مسدود. واتهم كل من البلدين الآخر بدعم جماعات الميليشيات المتمردة، مما زاد من حدة التوترات المتصاعدة.

١٥ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، قدم الرئيس إحاطة إلى الجمعية التشريعية الوطنية بشأن أزمة النفط وقرار مجلس الوزراء وقف إنتاج النفط. وتعهد الرئيس بأن الحكومة ستسعى إلى كفالة خفض الاضطراب في تلبية احتياجات الشعب إلى الحد الأدنى. وفي ٣ شباط/فبراير، قدم الرئيس إحاطة إلى السلك الدبلوماسي وضح فيها الأساس المنطقي لقرار الحكومة. وقال إن مشروع الاتفاق الذي اقترحه فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي كان سيجعل جنوب السودان معتمدا على البنية التحتية في السودان ويضع البلد في مركز ضعيف إزاء جاره الشمالي. وشدد الرئيس على أن جنوب السودان غير مستعد للتوقيع على اتفاق

بشأن النفط دون حل المسائل العالقة الأخرى مثل ترسيم الحدود، وأبيي، والمواطنة. وفي ١٠ شباط/فبراير، في أديس أبابا، وقع جنوب السودان والسودان على مذكرة تفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون، حيث تعهد كل من البلدين باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للآخر.

١٦ - وثمة جانب إيجابي تمثل في أن المفاوضات التي جرت على المستوى المحلي وأحيانا على مستوى الولايات، بما في ذلك المفاوضات بين الزعماء التقليديين، قد سمحت بقدر محدود من أنشطة الهجرة الموسمية للرحل عبر الحدود من السودان إلى ولاية أعالي النيل في جنوب السودان، وكذلك إلى ولاية شمال بحر الغزال، وبأعداد أقل إلى ولاية الوحدة. ومع ذلك، أسفر توقف التدفق الحر للسلع الاستهلاكية من السودان عن ارتفاع حاد في أسعار الأغذية، بمعدل بلغ ٣٠٠ في المائة في بعض الحالات، في ولايات جنوب السودان الواقعة في المناطق الحدودية.

التعاون فيما بين البعثات

١٧ - حسبما طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٥ من قراره ١٩٩٦ (٢٠١١)، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المشاركة في الآليات الإقليمية للتنسيق وتبادل المعلومات للتصدي للمهددات التي يفرضها جيش الرب للمقاومة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي إطار استراتيجية مشتركة بين البعثات للتواصل الإقليمي بشأن جيش الرب للمقاومة، قامت البعثة بتيسير نشر وتركيب مصفوفة للبث الإذاعي لمد نطاق البث للبرامج التي تستهدف مقاتلي حركة جيش الرب للمقاومة ومن تختطفهم. كذلك ساعدت البعثة في التوزيع المكثف لمواد التوعية من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهات فاعلة رئيسية في المناطق المتضررة من حركة جيش الرب للمقاومة. وفي غضون ذلك، عقب الزيارة التي قام بها على نحو مشترك كل من المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي بشأن جيش الرب للمقاومة وممثلي الخاص ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قام وفد من الاتحاد الأفريقي بزيارة يامبيو، بغرب الاستوائية، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير، لتقييم المواقع المحتملة لإقامة مقر فرقة العمل الإقليمية المعنية بحركة جيش الرب للمقاومة، والمقرر لها حاليا أن تبدأ عملياتها في آذار/مارس ٢٠١٢. كذلك واصل كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تبادل المعلومات بشأن هجرة الرحل عبر الحدود.

١٨ - وفيما يتصل بترتيبات التعاون فيما بين البعثات المنصوص عليها في الفقرة ١٧ من القرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، وعقب منع الطائرات العسكرية الروسية المنشورة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من الطيران، نُقلت مؤقتا طائرتان عموديتان عسكريتان تابعتان لبنغلاديش من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للمساعدة في مواصلة العمليات الجارية ذات الأهمية الأساسية للوفاء بعنصر الحماية في ولاية البعثة، خاصة في ولاية جونقلي. علاوة على ذلك، تقوم ممثلتي الخاصة لجنوب السودان بالتنسيق على نحو وثيق مع المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان بشأن الجوانب التكميلية لولاية كل منهم.

العلاقات الخارجية والدبلوماسية للحكومة

١٩ - تم فتح سفارات جديدة في جوبا، مما رفع العدد الكلي للبعثات الدبلوماسية الأجنبية إلى ١٨ بعثة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ جرى اعتماد قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية للتعجيل بنشر دبلوماسيي جنوب السودان. وانضم جنوب السودان أيضا إلى عدد من المنظمات الدولية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر) والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (في ١٦ كانون الأول/ديسمبر). أما طلبه الذي تقدم به في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر للانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا، فقد تأجل النظر فيه إلى مؤتمر القمة الاستثنائي العاشر للجماعة المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٢.

٢٠ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقع جنوب السودان على مذكرة تفاهم مع كينيا بشأن تشييد خط أنابيب للنفط من جنوب السودان إلى ميناء لامو الكيني الذي سيتم تطويره في وقت قريب. ووقعت مذكرة تفاهم ثلاثية في ٣ شباط/فبراير مع إثيوبيا وجيبوتي للمساعدة في تعزيز التعاون في تطوير البنى التحتية في مجالي الطاقة والألياف الضوئية.

خامسا - الحالة الأمنية

٢١ - خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تصاعدت أعمال العنف بين القوميات في ولاية جونقلي، وأسفرت عن وقوع خسائر في الأرواح، وتشرد المدنيين، وطرحت تحديات أمام السلطة المدنية على الصعيدين المحلي والوطني. وشهد المثلث المتقلب الأوضاع تقليدياً الذي يضم ولايات واراب والوحدة والبحيرات تجدداً لأعمال العنف بين القوميات التي تسبب بها هجوم وقع في مقاطعة شرق التونج بولاية واراب،

شاركت فيه عناصر مسلحة من ولاية الوحدة المجاورة. ومع أن جماعات ميليشيات المتمردين لا تزال تشكل تهديداً أمنياً رئيسياً، فقد كانت أنشطتها محدودة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

جماعات الميليشيات

٢٢ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلنت الحكومة أن قائد الميليشيا اللواء جورج أتور قتل على يد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في اليوم السابق بمقاطعة موروبو، في ولاية وسط الاستوائية. وعلى الرغم من المفاوضات التي أجريت مع الرئيس كير في نيروبي بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أفادت الأنباء أنها أسفرت عن التوصل إلى اتفاق، فقد كثف اللواء أتور الهجمات على قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وأعلن المسؤولية عن شن غارات في جنوب ولاية جونقلي في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وعقب مقتله، شهدت أنشطة الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان التي كان يتزعمها تراجعاً ملحوظاً. ومنذ ذلك الحين، اختارت هذه الجماعة قائداً جديداً لها. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أبلغت السلطات المحلية في ولاية جونقلي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بأن ١٠٠ مقاتل من الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان طلبوا العفو في إطار العرض الدائم الذي قدمته الحكومة للأعضاء السابقين في الميليشيات. كما أبلغت سلطات ولاية جونقلي البعثة في ٣٠ كانون الثاني/يناير بأن كوول تشول، وهو نائب الراحل اللواء أتور، قد اتصل بالسلطات المحلية لتسليم نفسه وعدد من عناصر قواته. وفي ٩ شباط/فبراير، أفاد الجيش الشعبي لتحرير السودان بأن نحو ٩٠٠ من عناصر قوات أتور قبلوا عرض العفو.

٢٣ - وظل نشاط جيش تحرير جنوب السودان في ولاية الوحدة محدوداً. وربما تكون زيادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان عقب المعارك في البحيرة البيضاء/منطقة جاو قد ردعت هجمات الميليشيات. إلا أنه يبدو بأن ميليشيا جيش تحرير جنوب السودان تحافظ على وجود لها بأعداد كبيرة في مقاطعة ميوم وبأن الألغام الأرضية التي زرعتها هذه الجماعة لا تزال تشكل تهديداً خطيراً. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أفادت الأنباء أن مجموعة مؤلفة من ٥٠ إلى ٧٠ عنصراً من قوات ميليشيا جيش تحرير جنوب السودان اتصلت بالمسؤولين العسكريين الوطنيين للاستفادة من عملية العفو العام.

٢٤ - ولا يزال قائدا الميليشيا جونسون أولوني وأيوك أوغات ينشطان في ولاية أعالي النيل، وأفادت الأنباء أن قواتهما اشتبكت مع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة مانيو في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مما أدى إلى إصابة ١٩ جندياً من

الجيش الشعبي بجراح. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سلم ٣٤ من المقاتلين المرتبطين بالقائدين أنفسهم إلى سلطات مقاطعة مانيو.

٢٥ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس كير مرسوماً يعيد تعيين قائد الميليشيا السابق بيتر غاديت في منصبه في الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولا تزال قواته السابقة في مركز الإدماج في منطقة مابل، بولاية غرب بحر الغزال. وفي ١٥ شباط/فبراير، أنجز تسجيل هذه القوات بهدف إدماجها في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

النزاع بين القوميات

٢٦ - بعد الهجوم الأخير الذي شنته قبيلة المورلي على منطقة بييري بمقاطعة البيبور في أواخر أغسطس/آب، نجحت عملية السلام بين قبيلتي لوو نوير والمورلي التي أشرف عليها مجلس الكنائس السوداني، بالتضافر مع جهود الردع العسكري التي تبذلها البعثة، في الحد من الهجمات الانتقامية في ولاية جونقلي خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر. إلا أن عملية السلام انهارت في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بسبب عدم وجود الإرادة السياسية لدى الطرفين المعنيين للقيام بالتسويات اللازمة.

٢٧ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، خلفت غارة على قرية جالي التابعة لقبيلة الدينكا ٤١ قتيلاً، بمن فيهم ١١ طفلاً و ٧ نساء. ومع أنه لم يكن بالإمكان تأكيد هوية المهاجمين، اتهم السكان المحليون قبيلة المورلي، مما أدى إلى تصاعد حدة التوترات بين القوميات.

٢٨ - وبدأت التحضيرات لهجمات انتقامية مع قيام قبيلة المورلي، كما أفادت الأنباء، بشن هجومين إضافيين صغيرين. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وردت تقارير إلى البعثة تفيد بأن شباب قبيلة لوو نوير يتأهبون لشن هجوم كبير من أجل الثأر لهجمات المورلي على جماعات اللوو نوير في آب/أغسطس ٢٠١١. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن مجلس الكنائس السوداني بأن الاجتماعات المقرر عقدها بين قبيلتي لوو نوير والمورلي كجزء من عملية السلام قد أرجئت مرة أخرى إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، شاهدت دورية شرطة تابعة للبعثة مجموعة كبيرة من الشباب المسلحين من قبيلة لوو نوير تتجه جنوباً نحو منطقة المورلي. وظلت تعبئة قبيلة لوو نوير تتصاعد خلال الأيام العشرة التالية. وأُبلغت الحكومة بهذه التطورات وحُثت على نشر قوات إضافية لحماية المدنيين، ولكن نشرها كان بطيئاً وتعرقل بسبب انقطاع الطرق. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، حددت دورية جوية للبعثة رتلاً مؤلفاً من قرابة ٠٠٠ ٢ شاب مسلح من قبيلة لوو نوير يتجهون جنوباً عبر منطقة المورلي، وهم يقومون بنهب وإحراق القرى التي يصادفونها في طريقهم. وكانت القوات المسلحة للبعثة قد نشرت بالفعل في مواقع وقائية من المراكز

السكانية الرئيسية بليكوانغولي وبيبور وغوموروك لتوفير الردع والإنذار المبكر، مما أتاح للمدنيين النأي بأنفسهم عن طريق الأذى. وقد نشر نصف قوات المشاة للبعثة في هذه المنطقة.

٢٩ - وبحلول ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، باتت مجموعة المهاجمين تضم في عدادها ٣ ٠٠٠ إلى ٥ ٠٠٠ شاب ووصلت إلى شمال موقع انتشار عسكري للبعثة في قرية ليكوانغولي التابعة لقبيلة المورلي. وضمنت تحذيرات الإنذار المبكر إلى عشرات آلاف من المدنيين، بما في ذلك المعلومات التي قدمتها البعثة للسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، بأن يغادر عملياً جميع السكان قرية ليكوانغولي قبل وصول المهاجمين. وجرى تعزيز مواقع البعثة مرة أخرى بقوات إضافية بحجم كتيبة كاملة. وتولت البعثة إجلاء واحد وثلاثين من المدنيين الضعفاء إلى أماكن آمنة.

٣٠ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، شنت مجموعة من اللوو نوير هجوماً على قرية ليكوانغولي، وأحرقت تقريباً جميع الأكواخ والأسواق ومكتب المحلية ونهبت رؤوساً كثيرة من الماشية. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، شاهدت دورية جوية للبعثة ٦ ٠٠٠ إلى ٨ ٠٠٠ شاب مسلح من قبيلة لوو نوير يتجهون جنوباً من ليكوانغولي نحو بلدة بيبور، وهم يحرقون المنشآت المدنية المهجورة أثناء تقدمهم. وكان معظم أهالي بيبور قد غادروا البلدة.

٣١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، دخل قسم من مجموعة لوو نوير إلى الأطراف الجنوبية لبلدة بيبور، ولكن المواقع الدفاعية للجيش الشعبي لتحرير السودان والبعثة حالت دون تقدم المهاجمين. وأحرقت هذه المجموعة الأكواخ ونهبت المستوصف التابع لمنظمة أطباء بلا حدود في المنطقة، ولكنها ظلت بعيدة عن مواقع البعثة والجيش الشعبي. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أطلقت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان النار على الرتل المتقدم الذي كان يحاول الدخول إلى بيبور قرب ذلك الموقع. وقد حركت البعثة الناقلات المدرعة التي تنقل أفرادها لدعم الجيش الشعبي من أجل ردع المهاجمين الذين انسحبوا على الفور عبر النهر. وفي ٢ كانون الثاني/يناير أيضا، جرى تعزيز الموقع العسكري للبعثة أكثر بإضافة ثلاث ناقلات أفراد مدرعة.

٣٢ - وبحلول ٤ كانون الثاني/يناير، بدأ معظم مهاجمي لوو نوير العودة شمالاً مصطحبين معهم قطعاناً كبيرة من الماشية. ووصل معظمهم إلى بلدة أكوبو التابعة لقبيلة لوو نوير بحلول ١٣ كانون الثاني/يناير وراحوا يتفرقون. وفي وقت لاحق، شن شباب المورلي هجمات ثأرية على مستوطنات قبيلتي اللو نوير والدينكا التي يعتقدون بأنها شاركت أيضاً في الهجمات التي شنت في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وأفادت الأنباء أن مهاجمي

المورلي قتلوا ٥٥ شخصاً في ويك وبانيوك ووارلي في ١١ كانون الثاني/يناير، و ١٢ شخصاً في ويدانغ في ١٣ كانون الثاني/يناير، و٨٠ شخصاً في دوك باديت في ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي ٧ شباط/فبراير، شنت مجموعة كبيرة من شباب الدينكا هجوماً على نيوروك، جنوب مانيابول، في مقاطعة بيبور. وتشير التقارير الأولية إلى أن ١١ من المورلي قتلوا وأصيب ١٧ منهم بجراح أثناء الهجوم. ومما يدعو للقلق بشكل خاص ما أفيد بأن الكثير من المهاجمين كانوا يرتدون البزات الرسمية لجهاز شرطة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان.

٣٣ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أبلغ وزير الداخلية البعثة بهجوم وقع في اليوم السابق في مقاطعة شرق التونج، بولاية واراب. وأتى المهاجمون من ولاية الوحدة المجاورة، وكانوا يحتجون، وفقاً لسلطات ولاية الوحدة، على فشل المسؤولين الحكوميين في إعادة رؤوس الماشية التي سلبت أثناء شن هجوم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتشير التقارير الأولية إلى أن ما يتراوح بين ٧٤ و ٧٨ شخصاً قتلوا في هذه الهجمات.

٣٤ - وفي تطور ذي صلة بالموضوع، في ١ شباط/فبراير، نشر فريق تابع للبعثة، إلى جانب ثلاثة مسؤولين حكوميين من ولاية الوحدة، لتقييم أعمال العنف بين القوميات على الحدود بين ولايتي الوحدة وواراب. وفيما كان الفريق في مكتب مفوض مقاطعة مايندیت، وجد نفسه وسط تبادل لإطلاق النار أثناء حادث إطلاق نار أصيب فيه عنصر في شرطة الأمم المتحدة بجراح. وفيما أكدت البعثة أن الخسائر في الأرواح بلغت ١٥ شخصا، أصدر وزير الإعلام في ولاية الوحدة بياناً صحفياً في ٣ شباط/فبراير أعلن فيه أن ٣٤ شخصاً قتلوا، معظمهم من قوات الأمن التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان، وأن ٩ جرحوا في حادثة مايندیت. وأفادت الأنباء أن أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان الذين ألحقوا بمفوض المقاطعة ضالعون في تبادل إطلاق النار الذي طلبت البعثة من الحكومة التحقيق في ملابساته. وفي ٧ شباط/فبراير، اجتمعت البعثة بوفد من الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان أشار إلى أن تحقيقاً داخلياً رسمياً في الحادث يجري على قدم وساق.

نزع سلاح المدنيين

٣٥ - تواصلت برامج نزع سلاح المدنيين في ولايات البحيرات والوحدة وواراب. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، سلمت البعثة إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان ست حاويات في كواجوك (ولاية واراب) وروميبيك وكوييت (ولاية البحيرات) لتخزين الأسلحة التي تجمع. ولا تزال هذه الجهود تقتصر على نزع

السلاح طوعاً، وقد اتسمت عموماً بطابعها السلمي وحسن تنظيمها، ولكنها لم تجمع سوى أعداد محدودة من الأسلحة.

٣٦ - وقد أعلنت الحكومة، في إطار المساعي التي تبذلها من أجل التصدي لأعمال العنف بين القوميات في ولاية جونقلي، اعتزامها بدء العمل في برنامج لنزع سلاح المدنيين هناك في آذار/مارس. وأشارت الحكومة إلى اعتزامها مواصلة عملية نزع السلاح الطوعية في البداية ثم نزعه قسريا في نهاية المطاف. ولا تزال طرائق القيام بذلك قيد النقاش. ودعت البعثة إلى عملية سلام شاملة في ولاية جونقلي، تنفذ بطريقة متسلسلة وتأتي بموجبها عملية نزع سلاح المدنيين في مرحلة لاحقة. ومع أن البعثة ستتخذ تدابير، في إطار ولايتها وقدراتها، لتخفيف الأخطار على المدنيين العزل، فهي لن تساعد الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان في القيام بنزع سلاح المدنيين قسراً. وقد دعا زعيم قبيلة المورلي وزعيم قبيلة اللوو نوير كلاهما إلى وضع ترتيبات أمنية موثوقة أولاً، وكذلك إلى نزع سلاح القومية الأخرى أولا.

الحوادث على الحدود

٣٧ - في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وردت إلى البعثة تقارير مفادها أن طائرة من طراز أنتونوف تابعة للقوات المسلحة السودانية قصفت موقعين في ولاية أعالي النيل، قرب الحدود الشمالية، مما أسفر عن مقتل ١١ شخصاً. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، شهد أفراد الأمم المتحدة هجوماً مماثلاً شنته طائرة من طراز أنتونوف على مخيم اللاجئين في بيدا، بولاية الوحدة. ولم يسجل وقوع خسائر في الأرواح. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، شهد موظفو الأمم المتحدة غارة جوية أخرى بطائرة من طراز أنتونوف على موقع لتسجيل اللاجئين في ولاية أعالي النيل، يقع على مسافة ٨ كيلومترات تقريباً داخل جنوب السودان. وأكدت بعثات التحقق التابعة للبعثة وقوع هذه الغارات الجوية. وفي ٢٩ شباط/فبراير، أبلغ مسؤولون حكوميون البعثة بأن موقع باناكواك في ولاية الوحدة تعرض للقصف قرابة الظهر. وتحققت البعثة أيضاً من أن هذا القصف الجوي قد حدث.

سادسا - تنفيذ ولاية البعثة

انتقال البعثة من مرحلة الإنشاء إلى توطيد الأركان

٣٨ - يبلغ قوام العنصر المدني للبعثة ٧٧٠ موظفا دوليا و ١ ٣٨٦ موظفا وطنيا و ٢٣٢ من متطوعي الأمم المتحدة، بمعدلات شغور نسبتها ٢٦ في المائة و ٣١ في المائة و ٥٤ في المائة على التوالي. ولغرض بلوغ مستويات الملاك الوظيفي المأذون بها، أعلنت البعثة عن بدء

حملات متعددة لاستقدام الموظفين. وبوصول نائب قائد القوة ورئيس الموظفين المدني ونائب الممثل الخاص للشؤون السياسية في الآونة الأخيرة، يكون فريق القيادة العليا للبعثة قد اقترب من الاكتمال.

٣٩ - وحتى ٢ آذار/مارس ٢٠١٢، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٠٢٨ ٥ جنديا من القوات المأذون بها وعددها ٠٠٠ ٧ جندي، ويشمل ٢٤٤ ٣ جنديا من قوات المشاة و٥٤٤ ١ من عناصر التمكين و ٢٤٠ من ضباط الأركان وموظفي الاتصال العسكري. وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، سيُستعاض عن القوات المتبقية من بعثة الأمم المتحدة في السودان بكتائب مشاة من رواندا ومنغوليا ونيبال وسرايا هندسية إضافية من جمهورية كوريا واليابان. وتتوقع البعثة أن تبلغ سقف قواتها المأذون بها البالغ ٠٠٠ ٧ جندي في أوائل عام ٢٠١٢. وحتى ٥ آذار/مارس، بلغ قوام عنصر الشرطة ٤٦٢ فردا من ٣٢ بلدا من أصل عدد مستشاري شؤون الشرطة المأذون به البالغ ٩٠٠ مستشار. وستكون الزيادات الأخرى في قوام شرطة الأمم المتحدة رهنا بمدى قدرة البعثة على استيعابها، وهو أمر يتوقّف بدوره على تشييد قواعد دعم المقاطعات والبنى التحتية الأخرى ذات الصلة. ويجري العمل على استقدام أفراد شرطة ممن يستوفون الكفاءة المهنية اللازمة.

٤٠ - وتضطلع البعثة، تمشيا مع هيكلها التنظيمي ذي الطابع اللامركزي، بتشييد قواعد دعم المقاطعات وتجهيزها بموظفين وأصول متكاملَين. وتجري أعمال بدء تشغيل ١٩ من ٣٥ قاعدة من قواعد دعم المقاطعات المتوخّاة. وستمكّن تلك القواعد، التي ستشترك في المواقع مع مكاتب إدارة المقاطعات، كيانات الأمم المتحدة من العمل على نحو وثيق مع السلطات والمجتمعات المحلية. وسيوفّر نشر معظم موظفي البعثة على صعيدي الولايات والمقاطعات، الذين يجري إدماج بعضهم في بنى تحتية حكومية، بناء على طلب من السلطات، الدعم لبناء القدرات وبسط سلطة الدولة.

العنصر العسكري

٤١ - نُشرت أربع كتائب مشاة في جنوب السودان في ثلاث مناطق تحت مسؤولية البعثة، مع كتيبة احتياطية للقوة ذات مركز أعلى. وتُبقي البعثة على ١٥ قاعدة لعمليات السرايا توفر حضورا دائما في جميع الولايات، باستثناء ولاية واراب. وتوجد مقار الكتائب، والسرايا الهندسية، والمستشفيات من المستوى الثاني، والطائرات العمودية، في كل من واو، وملكال، وجوبا. وقد واصلت القوة أداء عدد من المهام شملت الدوريات، والردع بالانتشار الأمامي، وحماية المدنيين، وتوفير حماية القوة لقوافل المساعدات الإنسانية، ومهام التقييم والاستطلاع، بالإضافة إلى توفير قوة حماية ثابتة في جميع قواعد عمليات السرايا.

٤٢ - وحملت التطورات الأمنية على الصعيد الوطني، لكن في ولاية جونقلي بوجه خاص، العنصرَ العسكري للبعثة، على الإبقاء على وتيرة عمليات أعلى بكثير مما كانت عليه في فصلها الأول. ذلك أن العمليات في ولاية جونقلي وحدها استلزمت القيام برحلات جوية بطائرات عمودية بلغ مجموعها ٢٤٢ رحلة في الفترة ما بين ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وجرى إيفاد أكثر من ٥٠ في المائة من قوات المشاة المنتشرة حاليا، إلى ولاية جونقلي للتصدي للأزمة، بينما واصلت القوات المتبقية عملياتها في كل الأنحاء المتبقية من منطقة البعثة. وأدت ضرورة الإبقاء على عمليات النشر في ولاية جونقلي لفترة ممدة إلى زيادة العبء على مستويات قوات البعثة ومواردها اللوجستية المُرهَقة.

٤٣ - وبدأت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أعمال التحضير لعملية دوران عناصر قواتها على نطاق واسع، ويشمل ذلك إدماج ٢ ٧٠٠ جندي جديد من رواندا وكمبوديا ومنغوليا ونيبال؛ وتناوب نحو ١ ٨٠٠ جندي هندي؛ وإعادة نحو ١ ٢٠٠ جندي إلى وطنهم بنغلاديش تدريجيا، مع الحرص في الوقت ذاته على وجود قوة احتياطية لتحل محل هؤلاء الجنود. ولكي يتسنى الحفاظ على مستويات كافية من القوات، سيُطلب إلى البلدان المساهمة بقوات أن تمدد بقاء قواتها تحسبا لأي حالات تأخير غير متوقعة في نشر القوات القادمة.

٤٤ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ما فتئت الأمانة العامة تطلب إلى البلدان المساهمة بقوات سد عجز من ست طائرات عمودية عسكرية للخدمات، وهي تأمل أن تتم تلبية هذا الاحتياج من القوة قريبا.

عنصر الشرطة

٤٥ - تتمركز شرطة الأمم المتحدة حاليا في جميع عواصم الولايات العشر وفي ٢٣ مقاطعة. وقد انصب اهتمام عمليات الشرطة على بناء قدرات جهاز شرطة جنوب السودان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعن طريق الاشتراك في المواقع على جميع المستويات ومن خلال نقل المهارات والمعارف. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أقرت قيادة جهاز شرطة جنوب السودان خطة مشتركة للاشتراك في المواقع.

٤٦ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في وضع منهاج تدريب جهاز شرطة جنوب السودان وتنفيذه، ونظّمت دورات دراسية بلغ مجموعها ٩٦ دورة تدريب أثناء الخدمة استفاد منها ٣ ٤٤٠ شرطيا تابعا للجهاز. ووضعت قيادة جهاز شرطة

جنوب السودان في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وأقّرت خطة تدريب استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، متناسقة مع منهاج التدريب المذكور.

٤٧ - وقدم كل من شرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبرنامج لفرز وتسجيل جميع أفراد جهاز شرطة جنوب السودان وأفراد السجون في دوائر السجون على كامل نطاق الولايات العشر. ويعد ذلك أساسيا لاستكمال كشوف المرتبات، مما سيُضفي الشفافية والمساءلة والتأهيل المهني على تلك الدوائر. ومن المقرّر أن تكتمل عملية التسجيل بحلول آذار/مارس ٢٠١٢، حيث من المرجح أن تخضع بعدئذ دوائر حماية الأحياء البرية لعمليتي فرز وتسجيل مماثلتين. ودعما لعمليات نشر أفراد جهاز شرطة جنوب السودان، أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشييد ٥٤ مركزا ومخفرا جديدا للشرطة في جميع أنحاء ولايات جنوب السودان العشر.

حماية المدنيين

٤٨ - استأثرت الهجمات على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وبالأخص في ولاية جونقلي، باهتمام وطني ودولي لمعظم الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٩ - وركزّت أنشطة البعثة أساسا على زيادة تدفق المعلومات إلى أقصى حد، وبذل المساعي الحميدة، وحث الحكومة على نشر قوات أمنية إضافية لتوفير الحماية المادية للمدنيين. ففي ولاية جونقلي، تمكّنت البعثة من استحداث الإنذار المبكر مُستعينة في ذلك بحضورها الميداني والمراقبة الجوية وعمليات الانتشار العسكري وإقامة شبكات إعلامية محلية وتسنى لها بالتالي إبلاغ الحكومة بهجمات وشيكة قبل بدء الهجوم الذي شنته جماعات لوو - نوير بأكثر من أسبوع.

٥٠ - وقبل الهجمات التي وقعت في ولاية جونقلي في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقدت البعثة اجتماعات منتظمة مع كبار المسؤولين العسكريين والحكوميين للتأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لحماية السكان المدنيين. وعملت أيضا عن كثب مع وُجهاء قبيلتَي اللوو - نوير والمورلي للدفع قدما بعجلة عملية سلام ومصالحة درءًا لأي هجمات أخرى.

٥١ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وفّرت البعثة، وقد أخذت سياستها للعناية الواجبة في الاعتبار، دعما لوجستيا لعمليات نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي. ووفرت الحكومة أيضا الدعم للبعثة بإتاحة استخدام مروحياتها في نقل المواد العسكرية الخطرة للبعثة جوا إلى ولاية جونقلي.

٥٢ - ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، شرعت قيادة البعثة في حث الحكومة على القيام بعمليات نشر عسكرية إلى ولاية جونقلي والاتصال بمجتمعات قبيلة لوو - نوير. وبشأن هذه الأخيرة، بذل نائب الرئيس جهودا دؤوبة لكن دون جدوى. وفي ١٩ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر اجتمعت قيادة البعثة مع كبار مسؤولي الحكومة لزيادة التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة. وبالإضافة إلى ذلك، عزّزت قيادة البعثة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أنشطتها في مجال التعبئة السياسية بأن أجرت بصورة متزامنة اتصالات بنائب محافظ الولاية بالنيابة والبرلمانيين والمجتمع المحلي وقادة الشباب من منطقتي قبيلتي المورلي واللوو - نوير بهدف نزع فتيل التوترات. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وفّرت البعثة مساندة لوجستية لسفر نائب الرئيس إلى كل من بلدتَي ليكوانغولي وبيبور في محاولة لإقناع قبيلة لوو - نوير بالانسحاب.

٥٣ - وبدأت البعثة تعزيز عملياتها العسكرية في ولاية جونقلي في ١١ كانون الأول/ديسمبر بتمديد نشر فصيلة في كل من ليكوانغولي وغوموروك. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أوفدت البعثة قوات إضافية إلى بلدات بور وغوموروك وليكوانغولي ووالغاك، في ولاية جونقلي، أعقبتها بعمليات نشر إضافية يومي ١٦ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر إلى بلدة بيبور. وفي ذروة هجوم لوو - نوير، كانت البعثة قد التزمت بتوفير ٨ وحدات سرايا، أي ما يفوق بنسبة ٥٠ في المائة قوامها الإجمالي من قواتها القتالية الجاهزة للنشر في ولاية جونقلي، حيث أبقت على الحد الأدنى الضروري لتلبية المطالب والتصدي للتهديدات في ولايات جنوب السودان التسع الأخرى والوفاء باحتياجات البعثة من قوات الحماية عموما. وأبقت البعثة على قوة مماثلة في ولاية جونقلي منذ ذلك الحين لردع أي هجمات أخرى. وأجلَت البعثة ١٨٠ مدنيا جريحا و ١٨ من موظفي المساعدات الإنسانية. ولجأ مدنيون وصل عددهم إلى ٥٠٠ ٣ فرد إلى المجمّعات العسكرية التابعة للبعثة.

٥٤ - وردا على الهجوم الذي وقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في مقاطعة شرق التونج، بولاية واراب، أوفدت البعثة فريقا إلى المنطقة المتضررة لتقييم الوضع. وبدعم من البعثة، يسّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إجلاء الجرحى وتقديم الدعم الطبي إليهم. وفي ١ شباط/فبراير، توجّه وفد مشترك بين البعثة وحكومة جنوب السودان، بقيادة نائبي كل من وزير الداخلية ووزير شؤون مجلس الوزراء، إلى ولاية واراب لاستكشاف السبل الكفيلة بحماية السكان، ومنع وقوع هجمات انتقامية، وتعزيز قدرة جهاز شرطة جنوب السودان وتنسيقه مع القوات الأمنية الأخرى.

٥٥ - واتخذت الحكومة بعض الخطوات الرامية إلى الوفاء بمسؤوليتها عن توفير الأمن والحماية للسكان المدنيين. فقد عمدت، بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها كبار قادتها لتيسير المصالحة بين القوميات، إلى إيفاد نحو ١ ٠٠٠ جندي تابع للجيش الشعبي لتحرير السودان وأكثر من ٥٠٠ شرطي من جهاز شرطة جنوب السودان إلى المواقع الرئيسية في ولاية جونقلي. ويحافظ حاليا أفراد شرطة وأفراد عسكريون يقدّر مجموعهم بنحو ١٢ ٠٠٠ فرد على الحضور في جميع أنحاء الولاية. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، استعملت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان القوة المميتة لمنع شباب قبيلة اللوو - نوير الزاحف من دخول بلدة بيبور. بيد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان لا يزالان يواجهان تحديات لوجستية في مواصلة وجود قواتهما في الميدان.

حماية الأطفال

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من هويات ١٣٥ طفلا مرتبطا بجماعات الميليشيات المتمردة والجيش الشعبي لتحرير السودان وجرى تسجيلهم في ولايات الوحدة وغرب بحر الغزال وأعالي النيل؛ وتم تسريح ٩١ طفلا ولمّ شملهم بأسرهم. وحُدّدت هويات أكثر من ٢ ٠٠٠ طفل من الأطفال المنفصلين عن ذويهم، معظمهم لاجئون من ولاية جنوب كردفان ويقيمون حاليا في مخيم بيدا، وجرى تسجيلهم. ورغم هذا التقدم الملحوظ، سُجّلت أيضا انتكاسات، شملت وقوع عدد كبير لكن غير مؤكد من حالات اختطاف أطفال مبلّغ عنها، إبّان فترة نزاع جونقلي.

٥٧ - وقدمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الدعم للحكومة في وضع خطة عمل لتسريح الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وستدعم فرقة عمل آلية الرصد والإبلاغ في جنوب السودان تنفيذ خطة العمل تلك.

العنف الجنسي

٥٨ - نظرا لنقص القدرة الوطنية على تقييم حالات العنف الجنسي والتحقق منها، مع ما يقترن بذلك من ممارسات ثقافية تثبّط الإبلاغ عن وقوعها، تأكدت حالات قليلة جدا من ذلك العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ظل الافتقار إلى خدمات الإحالة المتعلقة بالعنف الجنساني في ولاية جونقلي، تولت المجموعة الفرعية التابعة للمجموعة المعنية بالحماية في جنوب السودان تقديم المساعدة إلى الضحايا في أعقاب الهجمات التي وقعت في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وبإنشاء قدرة إضافية لتنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، سيكون بمقدور البعثة

أن تُبلّغ، على نحو أكثر انتظاما، عن وقوع العنف الجنسي في إطار النزاع، وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

سيادة القانون

٥٩ - لا يزال نقص القدرات في المؤسسات القضائية ومؤسسات السجون وعدم كفاية الموارد اللازمة، سواء البشرية أو المادية، لا سيما خارج عواصم الولايات، يطرح تحديا كبيرا. وتجري البعثة مناقشات مع الحكومة بشأن الدعم المقدم من البعثة في المجالات الصادر بشأنها تكليف، بما في ذلك المناقشات الجارية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن إنشاء نظام للعدالة العسكرية يكّمل نظام العدالة المدنية.

٦٠ - وتواصل البعثة التركيز على دعم حكومة جنوب السودان من أجل إنهاء ممارسات الاحتجاز المطول والتعسفي في جنوب السودان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تم تشكيل فريق لجهات رئيسية فاعلة في الأمم المتحدة معني بالاحتجاز المطول والتعسفي، يضم أعضاءً معنيين من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وعقب إجراء تقييم خبراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وُضع بروتوكول منهجية لمسح تعداد المحتجزين في السجون وفي مراكز الشرطة. وواصلت البعثة أيضا، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جهودها الرامية إلى تنفيذ مشروع مؤشرات سيادة القانون لتقييم مدى فعالية إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية والسجون وإقامة خط أساس يمكن الاستناد إليه في تقييم الأنشطة المضطلع بها في المستقبل. وسعيا إلى تنمية القدرات في مجال سيادة القانون، نظمت البعثة، جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جولة دراسية متقدمة لتدريب المدربين، أوفدت إلى غانا لصالح ١٥ من مدرّبي السجون وقدمت مساعدة تقنية في وضع سياسة تدريبية لفائدة دوائر السجون. وبالتعاون مع وزارة العدل لولاية وسط الاستوائية والبعثة، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مناسبة تدريبية مدتها ثلاثة أيام في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لفائدة الجهات المعنية بالعدالة الجنائية؛ حيث حضرها ٥٠ مشاركا من وزارة العدل وسلك القضاء وجهاز شرطة جنوب السودان ودوائر السجون والمجتمع المدني وتلقوا توعية بأدوارهم ومسؤولياتهم في إقامة نظام للعدالة الجنائية. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا بتدريب موجّه الأهداف لفائدة الزعماء التقليديين في ٨ ولايات، بهدف دعم الجهود الحكومية الرامية إلى مواءمة نظم العدالة النظامية والتقليدية.

حقوق الإنسان

٦١ - أحرز جنوب السودان تقدما محدودا في توقيع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والتصديق عليها، وذلك أساسا بسبب الافتقار للقدرات. وظلّت البعثة تُقدّم المشورة والتدريب التقنيين لوزارة العدل والجمعية التشريعية الوطنية دعما لبرنامج الحكومة الخاص بالانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان. ونتيجة لدعوة البعثة، تعكف وزارة العدل حاليا على صوغ تشريعات ستنظم عملية التصديق على المعاهدات الدولية وتنفيذها.

٦٢ - ولا تزال قدرة الحكومة على كفالة احترام حقوق الإنسان لمواطنيها تواجه تحديات خطيرة، وخصوصا في سياق النزاع القبلي المتزايد. وعقب الهجمات التي قام بها شباب اللوو نوير على قبيلة المورلي في ولاية جونقلي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أوفدت البعثة فورا فريق تحقيقات في مجال حقوق الإنسان إلى المناطق المتضررة، ووفر له الدعم خبيران من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبينت التحقيقات التي تضمنت ٢٠ زيارة لتقصي الحقائق، والتي استمرت حتى مطلع شباط/فبراير، أن عدد القتلى خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الثاني/يناير يمكن أن يبلغ المئات. وحتى نهاية شباط/فبراير، لم يبدأ بعد التحقيق في الهجمات الذي أعلنت الحكومة عنه.

٦٣ - وفي حين أن اتجاه الفضاء السياسي وشموله قد كان إيجابيا عموما خلال الفترة قيد الاستعراض، وفي حين أن الإعلام لا يزال يعمل بحرية نسبيا، كان هناك عدد من الحالات الفردية التي تثير القلق. وقد وثّقت البعثة ١٦ حالة انتهاك للحقوق والحريات السياسية، و ٦ حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين حدّت من حرية التعبير والصحافة. وشملت تلك الحالات قيام ضباط أمن الدولة، في ١ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١١، باعتقال صحفيين من صحيفة ''ديستيني'' (Destiny) واحتجازهما دون توجيه تهم إليهما لمدة ١٨ يوما. ورغم إطلاق سراحهما في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لا تزال صحيفة ديستيني مغلقة بموجب أوامر أمن الدولة.

٦٤ - وقد دعمت البعثة مواءمة الإطار التشريعي الوطني وأطر الدولة التشريعية مع معايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك الأخذ بإصلاحات قانونية بشأن العنف ضد المرأة وزواج الأطفال. وفي هذه الأثناء، بدأ تدريب أعضاء الجهاز التشريعي في ولايتي الوحدة وشمال بحر الغزال، وكذلك أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية، في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٦٥ - وتعزيزا لقدرات مفوضية حقوق الإنسان في جنوب السودان، قدّمت البعثة المشورة التقنية إلى المفوضية، بسبل منها انتداب مستشار لحقوق الإنسان، مما أفضى إلى صوغ قواعد إجرائية لتلقي الشكاوى وإجراء التحقيقات، وكذلك إكمال وضع خطة استراتيجية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني

٦٦ - بدأت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بمشروع تجريبي صمم لمعالجة حالات عددها يقدر بنحو ٠٠٠ ٣ إلى ٥٠٠ ٤ مقاتل خلال عام ٢٠١٢. وقد كانت هذه المرحلة التجريبية هامة لإيضاح أن البرنامج له القدرة على معالجة مجموع الحالات المتوقعة والتي تشمل ٠٠٠ ١٥٠ فرد من أفراد القوات الأمنية خلال فترة مدتها ست إلى ثماني سنوات. وستشمل الدفعة الأولى في المشروع التجريبي ٥٠٠ ١ مشارك من الجيش الشعبي لتحرير السودان وإدارة حماية الأحياء البرية، ودوائر السجون والمطافئ. وقد بدأت وزارة الدفاع بالفعل في تحديد الدفعة الأولى من المرشحين.

٦٧ - وبدأت أعمال التشييد اللازمة للمشروع التجريبي في ثلاثة مرافق انتقالية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مابل (ولاية غرب بحر الغزال) وتوريت (ولاية شرق الاستوائية) وبرياك (ولاية جونقلي). وسيسع كل مرفق ٥٠٠ من المقاتلين السابقين. وستوفر للمقاتلين السابقين دورة مدتها ثلاثة أشهر من المشورة المكثفة والتدريب على المهارات الأساسية في المرافق الانتقالية قبل إعادة إدماجهم في المجتمعات المدنية. وقدمت البعثة الدعم إلى مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان ووزارة التربية واليونسكو على وضع البرنامج التدريبي.

٦٨ - وقدمت البعثة والبرنامج الإنمائي المساعدة إلى المفوضية على وضع إطار استراتيجي وتشغيلي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتعمل البعثة والبرنامج الإنمائي حاليا مع الحكومة على وضع الصيغة النهائية لخطة التنفيذ والدعم المطلوب من الجهات المانحة الدولية والبعثة.

٦٩ - وتدعم البعثة حاليا وزارة الأمن الوطني على تعزيز قدرات مجلس الأمن الوطني وأمانته التنفيذية، وكذلك وضع هيكل أمني وطني. وستقدّم البعثة الدعم الاستراتيجي إلى مكتب جنوب السودان لأمن المجتمع المحلي ومراقبة الأسلحة الصغيرة ووزارة الداخلية وستعمل معهما على نحو وثيق.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧٠ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، سمح مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بالدخول إلى أراض تبلغ مساحتها الإجمالية ٦١٦ ٢٦٢ ١ مترا مربعا في ٢٥ مجتمعا محليا؛ ودمر ١٩٣ لغما من الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات، و ١١٤ ١٨ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة و ٧٠٩ قطع من الذخائر غير المتفجرة؛ ومسح ٣٤٧ كيلومترا من

الطرق وسمح باستخدامها. وردا على تقارير بشأن قيام جماعات مليشيا متمردة بإعادة زرع الألغام في ولايتي الوحدة وأعالي النيل، نشر المركز فريقا لمسح الطرق وإزالة الألغام منها في تلك المنطقة. كما قدّم المركز معلومات تثقيفية عن مخاطر الألغام إلى ٠٨٦ ٢٣ من المدنيين وتدريبا على السلامة من الألغام الأرضية لـ ١٢٢ من موظفي الأمم المتحدة.

٧١ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انضم جنوب السودان إلى الاتفاقية المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. وقدم مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم إلى الحكومة بالمساعدة على وضع التقرير الوطني بشأن الانضمام إلى الاتفاقية.

خطة دعم بناء السلام

٧٢ - تعكف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتشاور مع الحكومة والشركاء، على وضع خطة لمنظومة الأمم المتحدة من أجل دعم بناء السلام في جنوب السودان، عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١). وطلبت الحكومة أن تتخذ الأمم المتحدة خطة تنمية جنوب السودان والدستور الانتقالي أساسا لخطة دعم بناء السلام. وباعتبار جنوب السودان بلدا من البلدان الرائدة ضمن الاتفاقية الجديدة بشأن الانخراط الدولي في الدول الهشة، طلبت الحكومة أيضا أن تركّز الأمم المتحدة انخراطها حول أهداف بناء السلام وبناء الدولة التي اتفق عليها في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان، بجمهورية كوريا، في أواخر عام ٢٠١١. وقد أُجريت مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، حسبما هو متوخّى في الفقرة ١٨ من القرار ١٩٩٦ (٢٠١١).

٧٣ - واستنادا إلى المهام المُحدّدة المُبيّنة في الفقرة ١٨ من قرار ١٩٩٦ (٢٠١١)، ستشمل خطة الدعم ما يزيد على ١٠٠ نشاط مُحدّد ستضطلع بها البعثة ومكتب الأمم المتحدة القُطري والشركاء في أثناء فترة التنفيذ. ومن بين هذه المهام، ستحدد الأمم المتحدة أولويات تقديم الدعم إلى ١٥ من الأنشطة الهادفة إلى دعم أولويات بناء السلام الرئيسية التي ستضطلع بها حكومة جنوب السودان واللازمة لتوطيد السلام في السنتين القادمتين. وستنفذ خطة الدعم من خلال أطر الأمم المتحدة للتخطيط القائمة حاليا، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وسيُحشد التمويل من خلال آليات لتجميع التمويل، مثل صندوق بناء السلام وصندوق إنعاش جنوب السودان.

سابعا – الوضع الإنساني والإنعاش والتنمية والعودة

التطورات الإنسانية

٧٤ – لقد تدهور الوضع الإنساني خلال الفترة قيد الاستعراض، وذلك بسبب تفاقم حالة انعدام الأمن وارتفاع مستويات النزوح واستمرار حالة انعدام الأمن الغذائي. وقد أدت أحداث العنف القبلي التي وقعت مؤخرا في ولاية جونقلي إلى نزوح ما يزيد على ٠٠٠ ١٤٠ شخص، وأدت إلى تدمير ممتلكات وخسائر في المواشي وسبل كسب العيش وانفصال نحو ١٥٠ طفلا عن أسرهم. وأنشئ على الفور محور تنسيق متقدّم في البيبور وأطلقت عملية طوارئ كبيرة.

٧٥ – وقدّم الشركاء مساعدات في حالات الطوارئ إلى نحو ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين الذين نزحوا من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، ومعظم الأشخاص البالغ عددهم ٠٠٠ ١١٠ والذين فرّوا من منطقة أبيي في أيار/مايو ٢٠١١. وقد أدى تفاقم العنف إلى تقييد قدرات التصدي للطوارئ بقدر كبير. وإجمالا، كانت هناك ٣٠ عملية طوارئ مستقلة جارية في جميع أنحاء جنوب السودان بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٧٦ – كما أدى تفاقم العنف إلى زيادة القلق بشأن الأمن الغذائي. وحاليا، هناك نحو ٣ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد أو متوسط. ومن المتوقع أن يزداد الوضع تدهورا في عام ٢٠١٢، عقب موسم حصاد ضعيف في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، فضلا عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وزيادة النزوح. وتؤكد التقييمات التي أُجريت مؤخرا أن نقص الحبوب سيتضاعف مقارنة بعام ٢٠١١، ليبلغ ٠٠٠ ٤٧٠ طن، في حين أنه من المحتمل أن يحتاج زهاء ثلاثة ملايين شخص إلى مساعدات غذائية طارئة خلال عام ٢٠١٢.

٧٧ – وقد عاقت حالة البنية التحتية الضعيفة للنقل وتأثير الأمطار الغزيرة بصورة حادة الوصول برا إلى العديد من الأماكن وتطلبت عمليات جوية مكلفة، خصوصا في ولايات جونقلي وأعالي النيل والوحدة. كما أدت إعادة التلغيم على طول طرق النقل في ولاية الوحدة وأجزاء من ولاية جونقلي إلى تقييد الحركة. وأبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن ١٥ حالة اشتباك بين عناصر عسكرية وعناصر حكومية أخرى منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

الإنعاش والتنمية

٧٨ – واصل فريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة في تنفيذ خطة تنمية جنوب السودان. وتعد الحكومة إطار النفقات المتوسط الأجل، الذي سيحدد اعتمادات الميزانية

والخطط القطاعية المفصلة. وفي نهاية عام ٢٠١١، وضع الفريق القطري الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة الأول للمساعدة الإنمائية لجنوب السودان، وهو يحدد المساعدة التي سيقدمها الفريق القطري في تنفيذ خطة التنمية، بالتركيز على تعزيز وظائف الحوكمة الأساسية، وبناء نظم تقديم الخدمات، وتحسين الأمن الغذائي، وخفض النزاعات بين المجتمعات المحلية.

٧٩ - وواصلت الحكومة الانخراط مع الشركاء الدوليين، بالمشاركة بنشاط في عملية مجموعة الدول الهشة السبع ضمن إطار الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، ووافقت على أن يكون جنوب السودان أحد البلدان الرائدة في الاتفاقية الجديدة. ويجري إطلاق مبادرة جديدة لتنمية جنوب السودان، بدعم من الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبرنامج الإنمائي، من أجل تحديد أولويات وتكاليف البرامج الرئيسية في خطة التنمية في مجال تنمية البنية التحتية والقدرات.

٨٠ - ولا يزال الفريق القطري يواصل دعم الحكومة بغية تنفيذ استراتيجية تنمية القدرات المتوسطة الأجل. ومن خلال مبادرة تعزيز القدرات الإقليمية التابعة للإيغاد، وبدعم من البرنامج الإنمائي وحكومات إثيوبيا وأوغندا وكينيا، نشر ما مجموعه ١٣٨ موظفا من موظفي دعم الخدمة المدنية في جميع أنحاء جنوب السودان للعمل ضمن هياكل الحكومة الوطنية والولائية. كما أن لدى البرنامج الإنمائي ما يزيد على ١٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة ذوي الخبرة المنتشرين على مستوى الولايات ضمن مبادرة التنسيب السريع للقدرات. والمناقشات جارية مع حكومة جنوب السودان والاتحاد الأفريقي بشأن توسيع نطاق نموذج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ليشمل موظفي الخدمة المدنية على نطاق القارة.

العودة وإعادة الإدماج

٨١ - ما زالت حركة العودة الواسعة النطاق إلى جنوب السودان، التي يقدر أنها تشمل ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، بين أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير/٢٠١٢، تلقي عبئا على البنية التحتية الاجتماعية المحدودة، وخصوصا في ولايات الوحدة وشمال بحر الغزال ووسط الاستوائية. ولا تزال تجمّعات السكان تزداد كثافة في المناطق الحدودية، بما فيها الرنك، حيث لا يزال ١٢ ٠٠٠ من العائدين في المحطات الانتقالية ينتظرون مواصلة نقلهم أو تخصيص أراض دائمة لهم. ويُقدّر أن ٨٠ في المائة من جميع العائدين في الآونة الأخيرة، والذين استقر معظمهم في مناطق ريفية نائية، ليس لديهم حاليا أي سبيل لكسب العيش. ونتيجة لعمليات العودة هذه واقتران ذلك بما يزيد على ٣٥٠ ٠٠٠ من النازحين داخل جنوب السودان خلال عام ٢٠١١، يواجه البلد واحدة من أكبر حركات السكان في

القارة. وفي ١٢ شباط/فبراير، وقعت حكومتا جنوب السودان والسودان مذكرة تفاهم جددتا فيها التزامهما بتيسير العودة الآمنة والمنظمة حتى ٨ نيسان/أبريل، التاريخ الذي تنقضي فيه الفترة الانتقالية التي يجب خلالها على المواطنين المقيمين في أراضي البلد الآخر الامتثال لقوانين الهجرة القائمة أو العودة. وبانقضاء الفترة الانتقالية، يمكن لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ من مواطني جنوب السودان العودة إلى بلدهم خلال الأشهر المقبلة.

ثامنا – المسائل الشاملة في البعثة

تنفيذ استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع

٨٢ – حقّقت البعثة تقدّما في تشجيع الاشتراء المحلّي وكذلك الشراكات المدنية من خلال تمكين الدول الأعضاء من نشر قدرات مدنية. وقد اتخذت البعثة الخطوات الأولى لتحديد مقدمي خدمات محليين في مجالات الصيانة وخدمات دعم المخيمات كي يتسنّى لها اشتراء الخدمات محليا وتشجيع مباشرة الأعمال على الصعيد المحلي. كما ركّزت البعثة على بناء القدرات الوطنية من خلال برنامجها الخاص ببناء قدرات الموظفين الوطنيين، الذي يُقدّم التوجيه والإرشاد والتدريب على المهارات للموظفين المعينين حديثا والمتعاقدين المستقلين. وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٢، سيكون المشاركون قد استفادوا من البرنامج. وبغية تعزيز قُدرات سيادة القانون، أجرت البعثة مناقشات مع الدول الأعضاء بشأن نشر موظفين تنتدبهم الحكومات من ذوي الخبرة في إصلاح القضاء العسكري.

الإعلام

٨٣ – خلال أزمة جونقلي، زادت إذاعة مرايا برامجها المواضيعية لتيسير إجراء مناقشات مائدة مستديرة بين زعماء اللوو نوير والمورلي والشباب. كما قدّمت البعثة تغطية بالفيديو لما حدث في أعقاب الهجوم على البيبور، وتوزيع المساعدات الغذائية ونشر قوات البعثة وزيارات كبار القيادات إلى المنطقة. وفتحت البعثة أيضا مواقع شؤون الإعلام وإذاعة مرايا الجديدة في توريت (ولاية شرق الاستوائية) وكواجوك (ولاية واراب) وأويل (ولاية شمال بحر الغزال).

السلوك والانضباط

٨٤ – أجرت البعثة أنشطة تثقيف وتدريب واسعة النطاق لإذكاء الوعي في أوساط موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين بمعايير السلوك التي تمثلها الأمم المتحدة. وأجريت أنشطة تقييم المخاطر وتحليل الاتجاهات والتوعية في جميع الولايات العشر، مستهدفة الفئات الضعيفة.

الشؤون الجنسانية

٨٥ - فرغت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من وضع المواد التدريبية بشأن الميزنة المُراعية للمنظور الجنساني. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بدأ تدريب كبار موظفي الحكومة.

٨٦ - ووفرت البعثة أيضا دعما تقنيا ولوجستيا لتنظيم حلقة عمل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بالتعاون مع معهد تعزيز الديمقراطيات الوطنية والشبكة السودانية من أجل انتخابات ديمقراطية، بشأن مشاركة المرأة في عمليات صوغ الدستور. ووضعت الهيئة الصيغة النهائية لدليل تدريبي لبرنامج تدريب المُدرِّبين في مجال حقوق الإنسان للمرأة في إطار الدستور الانتقالي. وفي ولاية جونقلي، قدّمت البعثة والهيئة الدعم لتحقيق مشاركة المرأة في عملية السلام من خلال إحياء منابر المرأة للسلام في المجتمعات المحلية واستضافة برنامج لتدريب المدربين عن دور المرأة في الوساطة. وقد شاركت ثلاث نساء في منابر السلام التي يقودها مجلس الكنائس السوداني.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٨٧ - في اليوم العالمي للإيدز، أجريت حملات توعية لنحو ٠٠٠ ٩ مواطن من جنوب السودان في ٦ ولايات استخدمت فيها أغان وإدلاء بشهادات وأنشطة رياضية ومواكب. وأجرى الموظفون المعنيون بالتغيير في البعثة أنشطة توعية بالإيدز وفيروسه شملت ٩٠٦ أشخاص (٥٦٤ من الذكور و ٣٤٢ من الإناث) في جميع أنحاء جنوب السودان. وقدّمت خدمات توفير المشورة والفحص بصفة طوعية وسرية لـ ٠١١ ٥ من الذكور و ٢٥٣ ٤ من الإناث من الجيش الشعبي لتحرير السودان والسكان المحليين في ٤ ولايات. كما تخرّج من التدريب الذي تقدّمه البعثة ٣٥ من المثقّفين الأقران في مجال الإيدز وفيروسه.

أمن الموظفين

٨٨ - حدثت زيادة في العنف المتصل بالإجرام، وقد تعرّض لبعضه العاملون من البلدان المجاورة، وخصوصا في جوبا. ووقعت عدّة حوادث أمنية ضد موظفين دوليين في جوبا، بما في ذلك اعتداء من الجيش الشعبي ضد موظفة بالأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وكان احتجاز طائرة عمودية تابعة للأمم المتحدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في شرق الاستوائية مثيرا للقلق على نحو خاص. وعقب مساع بذلت من خلال الاتصال بوزير الداخلية، عزّز جهاز شرطة جنوب السودان وجوده في المدينة. كما اتخذت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن تدابير لإصلاح آليات تصديها للحوادث الأمنية. وإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة مع وزارة الداخلية وجهاز الشرطة لإنشاء

وحدة شرطة دبلوماسية بغية توفير حماية دائمة لموظفي الأمم المتحدة وسائر الموظفين الدوليين في جوبا.

٨٩ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١، اعتقل موظف وطني يعمل لدى البعثة بحجة أنه ضابط ما زال يعمل في الجيش الشعبي، وناشط سياسي باعتباره أمينا عاما لحزب سياسي، وأنه أدلى بتعليقات ناقدة للحكومة في وسائط إعلام دولية. ورغم الجهود الجارية التي تبذلها البعثة التماسا للإفراج عنه وتأكيد الحكومة لتنفيذ اتفاق مركز القوات بحسن نية، لا يزال الموظف المعني معتقلا لدى الجيش الشعبي. وفي ١ شباط/فبراير، أبلغ الجيش الشعبي البعثة كتابة بأن أفعال الموظف تخالف قانون الجيش الشعبي لعام ٢٠٠٨، الذي يحظر على أفراد القوات المسلحة ممارسة أنشطة سياسية، ولذلك سيواجه محكمة عسكرية. وستواصل البعثة متابعة هذه القضية.

الجوانب المالية

٩٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤٣/٦٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مبلغا مقداره ٦٠٠ ١٢٩ ٧٢٢ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٩١ - وسُدِّدت تكاليف القوات إلى الحكومات المساهمة بقوات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، وكذلك القسط الأول من المبلغ التكميلي إلى الحكومات المساهمة بقوات الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٥.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٩٢ - إن التحديات التي تواجه شعب جنوب السودان في إنشاء دولة جديدة معروفة تماما. والحكومة جديرة بالإشادة على ما أحرزته من تقدّم حتى الآن، وخصوصا فيما يتعلق بإرساء إطار تشريعي وطني وضمان عمله على نحو شفاف وشامل لجميع المصالح. غير أن ما وقع من أحداث خلال الفترة قيد الاستعراض قد فاقم الصعاب التي تواجهها الحكومة في توفير منافع السلام وتلبية احتياجات الأمن والحماية الفورية لشعبها، وكذلك إنشاء المؤسسات اللازمة لتوفير الأمن وتعزيز التنمية وحماية حقوق الإنسان في الأمد الطويل.

٩٣ - وثمة إجراءات عاجلة ينبغي أن تتخذها الحكومة لكسر حلقة العنف القبلي المفرغة، التي حصدت عددا غير مقبول من أرواح السكان المدنيين ويمكن أن تعصف أيضا بسلطة الدولة. ولا بد أن توفر الحكومة قيادة فعالة لدى إطلاق عملية سلام شاملة في ولاية

جونقلي، وكذلك في مثلث ولايات واراب والوحدة والبحيرات غير المستقر. وفي الوقت نفسه، يجب عليها أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات القبلية.

٩٤ - وتوفير الحماية المادية للسكان من خلال نشر قوات عسكرية لا يعد سوى تدبير مؤقت. وثمة حاجة ماسة إلى حلول دائمة من خلال تطوير قدرات مؤسسات الدولة على توفير الخدمات وحماية السكان. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها، ولكن أزمة جونقلي قد بيّنت أن مواردها محدودة. وتصدي الحكومة البطيء للأزمة في ولاية جونقلي، رغم ما قدمته البعثة من إنذار مبكر، لم يقتصر على تأكيد الحاجة إلى التعجيل ببناء قدرات الحكومة على توفير الأمن للمجتمعات الضعيفة في الأمد الطويل، بل أكد أيضا ضرورة أن تضطلع الحكومة بمسؤوليتها في تحقيق المصالحة الوطنية وكذلك حماية مواطنيها. وأحث الحكومة على القيام سريعا بإجراء تحقيقها في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ولاية جونقلي وضمان مثول مرتكبيها أمام العدالة من أجل كسر حلقة الهجمات الانتقامية.

٩٥ - ورسائل الكراهية التي جرى بثّها في سياق العنف القبلي في ولاية جونقلي يهدّد بتأجيج عنف عرقي منهجي. وهذه البيانات تنتهك كلا من القانون الدولي وقانون جنوب السودان الوطني، والأمم المتحدة تدين تلك الرسائل بأقوى العبارات. وأحث قادة المجتمعات المحلية على جميع المستويات في ولاية جونقلي، وعلى الصعيد الوطني، على الدعوة إلى وضع حد لأي خطاب مؤسف من هذا القبيل. كما أدعو الحكومة إلى إعمال القانون على نحو كامل للوقوف في وجه من يحضون على العنف بهذه الطريقة. وينبغي للدول الأعضاء المعنية أن تُحقّق أيضا مع من ينشرون رسائل الكراهية من خارج البلد.

٩٦ - ولأن معظم أنحاء البلد لا يمكن الوصول إليها إلا جوا، تعد الطائرات العمودية جزءا لا يتجزأ من قدرة البعثة على إجراء دوريات للاستطلاع والمراقبة والردع والانتشار السريع في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها برا. وفي جنوب السودان، السكان الأكثر تعرّضا للخطر هم أيضا السكان الذين يتعذر جدا الوصول إليهم. وأناشد الدول الأعضاء أن توفر طائرات الخدمات العسكرية العمودية التي ثمّة حاجة ماسّة إليها لتعزيز قدرة البعثة على التحرك والوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة. وفي هذه الأثناء، ستعمل الأمانة العامّة والبعثة على استكشاف تدابير أخرى لتعزيز سبل التنقل والوصول إلى المناطق المعنيّة.

٩٧ - ونطاق الأزمة الإنسانية في جنوب السودان يتجاوز القدرات والموارد الحالية للجهات العاملة في المجال الإنساني. وثمة حاجة ماسة إلى عملية واسعة النطاق وجيدة التنظيم تقودها الحكومة وتنفذها الوكالات المعنية وتُحظى بدعم سخي من الجهات الشريكة المانحة لدرء أزمة كبرى.

٩٨ - وسيفضي فقدان ما يزيد على ٩٠ في المائة من إيرادات الحكومة من النفط إلى تحديات غير مسبوقة، وخصوصا أمام قدرة الحكومة على مواجهة الأزمتين الأمنية والإنسانية، وكذلك قدرة الحكومة على إحراز تقدم في خطتها الإصلاحية، بما في ذلك في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد. وإضافة إلى ذلك، أدى وجود سعري صرف متوازيين بحكم الواقع إلى زيادة القلق من احتمال أن تقوم جهات فاعلة في السوق المالية بالمضاربة في سعر الصرف، مع احتمال حدوث خسائر إضافية كبيرة تتكبدها الحكومة.

٩٩ - وحاجة الحكومة الماسة إلى إدارة هذه الأزمات المتعدّدة لا ينبغي أن يعني صرف كل اهتمامها عن أولويات مهمة أخرت أحرزت فيها بالفعل تقدما كبيرا، بما في ذلك مواصلة تنفيذ التزاماتها بمكافحة الفساد. وكيفية إدارة الحكومة لعملية مراجعة الدستور المقبلة، وما إذا كانت العملية مصمّمة على نحو يجتذب قبولا واسع النطاق، سيكون اختبارا حاسما لقدرتها على توطيد شرعيتها. وتطوير مؤسسات الحكم بناء على مبدأي الشمول السياسي والشفافية لا يزال من الأولويات الرئيسية.

١٠٠ - ويساورني بالغ القلق بشأن تدهور العلاقات بين جنوب السودان والسودان. وتقع على عاتق حكومتي البلدين مسؤولية خاصة بشأن إيقاف قرع طبول الحرب، التي علا صوتها في الآونة الأخيرة. واستبشر بالتزامهما الذي أعلنتاه بالبقاء على طاولة المفاوضات. وينبغي لهما مواءمة كلمتيهما بأفعال مخلصة من خلال التوصل إلى اتفاق شامل ومقبول للطرفين بشأن جميع المسائل العالقة، بما في ذلك النفط والحدود وأبيي. وفيما يتعلق بالمواطنة، أحث الطرفين على الاتفاق على تمديد الفترة الانتقالية إلى ما بعد ٨ نيسان/أبريل لتيسير العودة الآمنة للسودانيين الجنوبيين من السودان إلى جنوب السودان. وإني على استعداد لتوفير كل المساعدة والدعم اللذين قد يحتاجان إليها من الأمم المتحدة، بالعمل سويا مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. ودعم المجتمع الدولي بأسره بالغ الأهمية، بما في ذلك دعم مجلس الأمن، في الجهود الرامية إلى خفض التوتر بين البلدين ومنع زيادة مخاطر اشتعال حرب مفتوحة.

١٠١ - وأود في الختام أن أعرب عن تقديري للخدمات المتفانية التي قدمتها ممثلتي الخاصة لجنوب السودان، هيلدا فرافيورد جونسون، ولخدمات جميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في البعثة. وإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر كل فريق الأمم المتحدة القطري وشركائه في جنوب السودان.